وأما ابن عامر وأبو عمرو، وورش فإنه يُختار في قراءاتهم أن يفصل بين كل سورتين بالسكت في جميع القرآن، إلا في هذه المواضع الأربعة التي تقدم ذكرها، فإنه يفصل فيها بالبسملة[١].

قال في التيسير: ولا خلاف في التسمية في أول الفاتحة[٢]، يعني: سواء وصلتها بآخر سورة، أو ابتدأت بها. قال الشاطبي:

ومَهْمَا تَصِلْهَا مع أواخِرِ سُورَةٍ ... فَلا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فيهَا فَتَثْقُلَا[٣].

يعني: إذا وصلت بسملة سورة بسورة قرئت قبلها، فيكره الوقف على البسملة، ومفهومه: (أنه)[٤] إذا لم تصلها بما قرئ قبلها يجوز الوقف عليها[٥].

أقول: وتنحصر القراءات المشهورة في كتابين:

الكتاب الأول: في الأداء

ويسمى الأصول: وهو الذي لا يختلف باختلافه معنى اللفظ: وإنما يختلف باختلافه هيئة التلفظ والمعنى واحد[٦].

---

(١) ورد عن ابن عامر وأبي عمر وورش من طريق الأزرق في هذه المسألة ثلاثة أوجه: الوصل والسكت والبسملة، كما ذكر ابن الجزري، وقال ابن القاصح. وبعض أهل الأداء من المقرئين الذين استحبوا التخيير بين الوصل والسكت، واختاروا في السكت أن يكون دون تنفس، اختاروا أيضًا البسملة لابن عامر وورش أبي عمرو في أوائل هذه السور الأربع من غير نص، وإنما هو استحباب من الشيوخ. راجع: النشر ١/ ٢٥٩، وسراج القارئ ٣١، وانظر: الكشف ١٨/١، والتبصرة ٥٢، والتذكرة ١/ ٨٣ و ٨٤، والتيسير ١٨.

(٢) انظر: التيسير ١٨، وكذا تحبير التيسير ٤١، والتذكرة ١/ ٨٣، والإقناع ١/ ١٥٥.

(٣) متن الشاطبية ١١.

(٤) كلمة: (أنه) ليست في "ب".

(٥) قال ابن القاصح في شرحه لبيت الشاطبي المذكور: " اختارالأئمة لمن يفصل بالبسملة، أن يقف القارئ على أواخر السور، ثم يبتدئ كمن يسمي بالبسملة موصولة بأول السورة المستأنفة، هذا هو المختار. وعكسه لا يجوز، وهو ما نهى عنه الناظم بقوله: (فلا تقفن)، وهو أن يصل القارئ البسملة بأواخر السور، ثم يقف على البسملة؛ لأن البسملة لأوائل السور لا للأواخر. فهذان وجهان: الأول مختار، والثاني منهي عنه. والثالث: أن تصل طرفي البسملة بآخر السورة السابقة وأول السورة اللاحقة، والرابع: أن تقطع طرفي البسملة؛ لأن كل واحد منهما وقف تام، وتلفظ بالبسملة وحدها، فحصل من ذلك أن في البسملة ثلاثة أوجه". سراج القارئ ٣٢، وانظر النشر ١/ ٢٦٧، وكنز المعاني لشعلة ٦٨، وإرشاد المريد ٣٢- ٣٣، والوافي ٤٩.

(٦) انظر النشر ١/ ٣٠.

والأصول: جمع أصل، بمعنى القاعدة [١]. وإنما سمي الأداء أصولًا؛ لذكر أغلبها بقواعد كلية، تدخل فيها الصور الجزئية [٢].وليس المراد أنها أصول لجميع ما سيذكر في فرش الحروف. وأما ما سيُذكر في فرش الحروف، فأكثرها مواد معينة لا تدخل في أصل[٣]؛ بل كل منها مبنية على سماعها بعينها. وقد يذكر في فرش الحروف من الأداء ما دخل في الأصول السابقة.

وفي هذا الكتاب أبواب:

(١) انظر التعريفات للجرجاني ١٨.

(٢) المقصود بالأصول في اصطلاح القراء: الكليات التي تضم الجزئيات المتماثلة، كقواعد المد والقصر، والتحقيق والتسهيل، والإمالة، والفتح ... إلخ، ويفهم من كلام أبي شامة على هذا المصطلح، أن حكم الواحد فيها ينسحب على الجميع. راجع: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٢ وإبراز المعاني ٣١٩.

(٣) المقصود بالفرش في اصطلاح القراء: الجزئيات التي يختلف القراء فيها، والتي لا يقاس عليها، فهي لا ترجع إلى أصل مطرد ولا قانون كلي. وقال ابن القاصح: "القراء يسمون ما قل دوره من حروف القراءات المختلف فيها فرشًا؛ لأنها لما كانت مذكورة في أماكنها من السور، فهي كالمفروشة، وسمى بعضهم الفرش فروعًا مقابلة للأصول". راجع: التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ١٢، وسراج القارئ ١٤٨.

الباب الأول
في كيفية الوقف على أواخر الكلم

إنما قدمت هذا الباب لأن فيه بيان الرَّوْم والإشمام ومواضعهما، وكثيرًا ما يأتي ذكرهما في الأبواب الآتية[١]. وفي هذا الباب فصلان:

الفصل الأول
في بيان معنى الروم والإشمام ومواضعهما

قال في التبصرة: إن الأصل في باب الوقف أن تقف على السكون[٢]، يعني: السكون المحض الخالي عن روم الحركة وإشمامها؛ لأن معنى الوقف أن تقف عن الحركة[٣]، أي تتركها، ثم يجوز غير ذلك من الإشمام والروم[٤]. انتهى.

وقال في التيسير: اعلم أن عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركة في الوصل بالسكون لا غير؛ لأنه الأصل. ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف على أواخر الكلم، بالإشارة إلى الحركة الثابتة في الوصل، سواء أكانت الحركة إعرابًا أو بناء، والإشارة تكون رَوْمًا وإشمامًا، والباقون لم يأت عنهم في ذلك رواية، واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن، أن يوقف في مذاهبهم كلهم بالإشارة[٥]؛ لما في ذلك من البيان[٦].

فأما حقيقة الرَّوْم فهو: تضعيفك - أي تقليلك - الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم

---

(١) درج المصنفون في القراءات على تأخير ذكر هذا الباب، وجعلوه - من حيث الترتيب - من أواخر الأبواب الأصول التي ذكروها، وقد خالفهم المصنف هنا، وقدم علته في ذلك. انظر على سبيل المثال: التذكرة ١/ ٣٠١، وسراج القارئ ١٢٢، وإبراز المعاني ٢٦٦، والنشر ٢/ ١٢٠.

(٢) وانظر في ذلك: النشر ٢/ ١٢١، وشراح المفصل ٩/ ٦٧، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٩، وشرح التصريح ٢/ ٣٤٠.

(٣) الوقف معناه في اصطلاح القراء: قطع النطق عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، لا بنيه الإعراض، انظر: الإتقان ١/ ١١٥، والإتحاف ١٠٠.

(٤) انظر: التبصرة ١٠٤، وكذا سراج القارئ ١٢٢ والإقناع ١/ ٥٠٤.

(٥) ورد الروم والإشمام عن أبي عمرو والكوفيين نصًّا، ولم يأت عن الباقين فيه شيء، واستحبه أهل الأداء في قراءتهم، والمختار الأخذ بها للجميع. راجع: الإتقان ١/ ١١٧، وسراج القارئ ١٢٢ و١٢٣، والإتحاف ١٠١، والعنوان ٦٤.

(٦) أي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها. انظر الإتقان ١/ ١١٧، وكذا الكافي ٥٠، وسراج القارئ ١٢٣.

صوتها، فتسمع بها صويتًا خفيًّا يدركه السامع بحاسة سمعه، يعني وإن كان أعمى، ولا يدركه الأصم وإن كان بصيرًا[١]. انتهى.

قال علي القاري: الرَّوم والاختلاس[٢] يشتركان في تبعيض الحركة، إلا أن الثابت في الروم أقلها وفي الاختلاس ثلثاها، وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة[٣]. والروم يخص بالوقف وبالآخر، والاختلاس يُخص بالوصل ولا يخص بالآخر. والروم لا يكون في الفتح عند القراء، والاختلاس يكون في الحركات الثلاث، كما ثبت في بعض القراءات. انتهى ملخصًا[٤].

والثابت في الروم ثلث الحركة كما صرح به في بعض الرسائل[٥].

قال أبو شامة: "قال مكي: يجوز الروم في الفتح، غير أن عادة القراء ألّا يرووا فيه. وأما أهل النحو فأجازوا الروم في الفتح، كما في الكسر والضم من غير فرق[٦].

---

(١) انظر: التيسر ٥٨-٥٩، وكذا تحبير التيسير ٧٥، وجهد المقل ٣٨. وقال ابن الجزري: "وأما الروم فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة، وقال بعضهم هو: تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد. وهو عند النحاة عبارة عن: النطق بالحركة بصوت خفي". انظر: النشر ٢/ ١٢١، وكذا التمهيد ٥٨، وشرح المفصل ٩/ ٦٧، والهمع ٢/ ٢٠٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٨٦، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٥٠٩ - ٥١٠.

(٢) الاختلاس عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن. انظر: التمهيد ٥٩.

(٣) قال في الحاشية ١٦: قوله: "وهذا" أي كون الثابت من الحركة أقل من الساقط أو أكثر. "لا يضبط": أي لا يعين ولا يدرك. "إلا بالمشافهة": أي بالأخذ من فم الشيخ العارف بحقائق الأداء. وانظر: نهاية القول المفيد ٢١٩.

(٤) انظر المنح الفكرية ٨٠، وانظر في هذه الاختلافات بين الروم والاختلاس: الحواشي المفهمة في شرح المقدمة ٥٦، وجهد المقل ٣٩، والإتحاف ١٠١، ونهاية القول المفيد ٢١٨ و ٢١٩، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٥١٦.

(٥) قال في الحاشية ١٦: قوله: "ثلث الحركة" فيكون الروم عكس الاختلاس في الثابت والساقط من الحركة؛ لأن في الاختلاس إثبات الثلثين وإسقاط الثلث، وفي الروم إثبات الثلث وإسقاط الثلثين. اهـ. وهذا الكلام يؤيد ما ذهب إليه أحمد بن الجزري وغيره، من أن الثابت من الحركة في الروم أقل من المحذوف. راجع: الحواشي المفهمة ٧٧، ونهاية القول المفيد ٢١٨- ٢١٩، والدراسات الصوتية عن علماء التجويد ٥١٦.

(٦) إبراز المعاني ٢٦٩ نقلًا عن التبصرة ١٠٤ وما بعدها، وانظر سراج القارئ ١٢٣، ومن المعروف أن جمهور النحاة أجاز الروم في الحركات الثلاث. وقال الشيخ خالد: "ومنعه الفراء في الفتح، وأكثر القراء على اختيار قوله، ووافقهم أبو حاتم على المنع". والفرق بين القراء والنحاة في ذلك، راجع إلى حقيقة الروم عند كل منهما، كما يفهم من كلام ابن الجزري: فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والروم عندهم بعض حركة. وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث. راجع: النشر ٢/ ١٢٦، وارتشاف الضرب ١/٣٩٧، والكتاب ٤/١٧١ و١٧٢، وشرح التصريح ٢/٣٤١، وشرح الأشموني ٤/٢٠٩ و٢١٠، والهمع ٢/٢٠٧، والبهجة المرضية ١٨٦.

قوله: "يجوز" يعني على القياس العربي، لكن المعتبر في القراءات النقل لا القياس العربي، والقراء يتبعون النقل الصحيح، دون مجرد الرسم وما يجوز في العربية، صرح به أبو شامة في سورة قريش[١].

قال في التبصرة: لا يجوز الروم في المنصوب المنون نحو: ﴿قَدِيرًا﴾ (سورة النساء٤/١٣٣)، و﴿غَفُورًا﴾ (سورة النساء٤/ ٢٣)[٢]، أقول: وذلك لأن المنصوب لا يسكن في الوقف حتى يتصوّر فيه الروم؛ بل يحرك ألبتة، وينقلب تنوينُه ألفًا[٣].

وقال علي القاري: الإشمام: أن تضم شفتيك بُعيد الإسكان في الضم، وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الإشارة إلى حركة الآخر قبل الوقف، فهو شيء يخص بإدراكه العين دون الأذن[٤]؛ إذ هو ليس بصوت يسمع، وإنما هو تحريك عضو، فلا يدركه الأعمى، أي وإن كان سميعًا، بل يدركه البصير وإن كان أصمَّ[٥].

أقول: فالإشمام يخصُّ بالضم حركة إعراب أو بناء[٦].

قوله: "بُعيد الإسكان في الضم" يدل على أن الإشمام في هذا الباب [٧] إنما هو بعيد التلفظ بالحرف الساكن الموقوف عليه[٨].

---

(١) انظر إبراز المعاني ٧٢٩. وقال الإمام الداني في جامع البيان ١/ ٥١: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن الكريم على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، وإذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها". وانظر أيضا: النشر ١/ ١٠و١١، ومنجد المقرئين ٦٥، والكواكب الدرية ٢٨-٢٩، والجمع الصوتي الأول للقرآن ١٤٦.

(٢) التبصرة ١٠٤-١٠٥، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ٢١٠.

(٣) انظر التذكرة ١/ ٣٠١، وقال سيبويه: "أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب الألف"، والوقف بالألف هنا هو أفصح اللغات، وهناك لغات أخرى في ذلك. راجع: الكتاب ٤/ ١٦٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨، وشرح المفصل ٩/ ٦٨.

(٤) قال سيبويه: "وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت يسمع"، وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن المسموع هو الإشمام وغير المسموع هو الروم، والمشهور عند علماء العربية أن المسموع هو الروم وغير المسموع هو الإشمام. وقال أبو شامة: "ولا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق"، راجع: الكتاب ٤/ ١٧١، والكشف ١/ ١٢٢، وإبراز المعاني ١٦٨، وانظر التبصرة ١٠٦، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٥١١، والنشر ٢/ ١٢١.

(٥) انظر المنح الفكرية ٧٩ و٨٠، وانظر أيضًا: جهد المقل ٣٩، والإقناع ١/ ٥٠٥، ونهاية القول المفيد ٢١٩، وسراج القارئ ١٢٣.

(٦) قال سيبويه: "فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل"، انظر: الكتاب ٤/ ١٧٢، وكذا الإقناع ١/ ٥٠٥، والحجة ١/ ١٥٩، والهمع ٢/ ٢٠٧، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٧، والإتقان ١/ ١١٧.

(٧) أي باب الوقف.

(٨) انظر: النشر ٢/ ١٢١، والتمهيد ٥٨ و٢٠٨.

قال علي القاري: "واعلم أن الرَّوْم والإشمام لا يكونان في هاء التأنيث ولا في ميم الجمع، ولا في الحركة المعارضة في الوصل. والمراد من هاء التأنيث تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف، نحو التاء في: ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ (البقرة ٢/ ١٥٧)، و﴿جَنَّةٍ﴾ (البقرة ٢/ ٢٦٥)[١].

قال السيوطي: قيد ابن الجزري هاء التأنيث هنا بما يوقف عليه بالهاء، بخلاف ما يوقف عليه بالتاء للرسم؛ فإن فيه رومًا وإشمامًا[٢]. انتهى.

والمراد بميم الجمع: ما يوصل بواو عند بعض القراء[٣] - وسيأتي بيانه - فإنها حينئذ محركة، فإذا وقف عليها لذلك البعض، تحذف الصلة ويسكن الميم بلا روم ولا إشمام[٤].

والمراد بالحركة العارضة هي: الحركة العارضة لالتقاء الساكنين[٥]، نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ (سورة البينة ٩٨/ ١)، و﴿وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ (سورة النساء ٤/ ٤٢)، و﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ (سورة آل عمران ٣/ ١٣٩)، و﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ (سورة عبس ٨٠/ ٢٤). قال أبو شامة: وأما ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ (سورة آل عمران ٣/ ١٦٧)، و﴿حِينَئِذٍ﴾ (سورة الواقعة ٥٦/ ٨٤)، فبالإسكان تقف عليه، يعني: بحذف التنوين وإسكان الذال بلا رَوْم؛ لأن الذي لأجله تحركت الذال - وهو التنوين - يسقط في

---

(١) المنح الفكرية ٨٠-٨١. وقال الإمام الداني: فأما الحركة العارضة، وحركة ميم الجمع في مذهب من ضمها على الأصل، فلا تجوز الإشارة إليهما بروم ولا بإشمام؛ لذهابهما عند الوقف أصلًا، وكذلك هاء التأنيث لا ترام ولا تشم؛ لكونها ساكنة، ولا حظ لها في الحركة". انظر التيسير ٥٩، وتحبير التيسير ١٧٦، وكذا كنز المعاني لشعلة ٢١٨، والإقناع ١/ ٥٢٨ وما بعدها، والوافي ١٧٧.

(٢) انظر الإتقان ١/ ١١٧، وقال ابن الجزري: لا يجوز الروم والإشمام في هاء التأنيث إذا وقف عليها بالهاء؛ لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب. أما إذا وقف عليه بالتاء اتباعًا لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء، فإنه يجوز الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الروم والإشمام. راجع: النشر ١٢٦/٢، وانظر التبصرة ١٠٩، وسراج القارئ ١٢٤، والإقناع ١/ ٥٣٠.

(٣) ميم الجمع هي: الميم الزائدة الدالة على جماعة المذكرين. قال سيبويه: وهي في الأصل متحركة، بعدها واو، كما أنها في الاثنين متحركة بعدها ألف. وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافًا، لا على أن هذا مجراه في الكلام وحده، وإن كان ذلك أصله". راجع: الكتاب ١٩٣/٤، والنجوم ٣٤، والقصد النافع ٢٥.

(٤) انظر: سراج القارئ ١٢٤، وكنز المعاني لشعلة ٢١٨، وجهد المقل ٣٩، وإبراز المعاني ٢٧٠، وقد أجاز مكي بن أبي طالب الروم والإشمام في ميم الجمع، قياسًا لها على هاء الضمير، وقال: "الذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له، والذي لا يروم الحركة خارج على النص بغير رواية، اللّهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصًا، فيجب الرجوع إليه إذا صح، وليس ذلك موجودًا"، وقد تعقبه ابن الجزري ورده في ذلك. راجع: التبصرة ١٠٧، والكشف ١٢٧/١، والنشر ١٢٢/٢، وانظر: إبراز المعاني ٢٧٠، والإقناع ١/ ٥٣٠ وما بعدها، ونهاية القول المفيد ٢٢١.

(٥) وكذا إذا كانت الحركة عارضة للنقل، فيمتنع فيها الروم والإشمام. انظر: النشر ١٢٢/٢، والإتحاف ١٠١ و١٠٢، والإقناع ٥٢٨/١، ونهاية القول المفيد ٢٢١.

الوقف، فيرجع الذال إلى أصلها، وهو السكون [١]. انتهى.

وأما هاء الكناية فيجوز فيها الرَّوْم والإشمام كيف كانت، على ما حكاه الشاطبي عن بعض الشيوخ[٢]. لكن الإشمام يُخص بالضمّ كما عرفت.

قال أبو شامة: "هاء الكناية في عرف القراء عبارة عن: هاء الضمير التي يكنى بها عن الواحد المذكر الغائب"[٣]، يعني: البارز المتصل به، نحو ﴿بِهِۦ﴾(سورة البقرة ٢/ ٤١)، و﴿مِنْهُ﴾(سورة البقرة ٢/ ٧٤)، و﴿فِيهِ﴾(سورة البقرة ٢/ ٢)، و﴿لَهُۥ﴾ (سورة البقرة ٢/ ١٣١)، و﴿عَلَيْهِ﴾(سورة البقرة ٢/ ١٨٢)، و﴿فَنَلَهُۥ﴾(سورة المائدة ٥/ ٩٥)، و﴿ وَشَرَوْهُ﴾(سورة يوسف ١٢/ ٢٠)، وسيأتي بابه.

أقول: هاء الكناية قد تحرك في الوصل وقد تسكن، وسيأتي بيانه في بابها، فإذا حركت في الوصل تسكن في الوقف، فيأتي فيها الرَّوْم والإشمام.

تتمّــة

قال السيوطي في الإتقان: وفائدة الروم والإشمام بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع في الرَّوْم، وللناظر في الإشمام كيف تلك الحركة[٤].انتهى.

أقول: فظهر أن قصد بيان الحركة لا يكون إلا عند وجود الناظر عند الإشمام والسامع عند

---

(١) انظر:إبراز المعاني ٢٧٢، وانظر أيضًا الكافي ٥١، والكشف ١/ ١٢٥، والتبصرة ١٠٦.

(٢) قال الإمام الشاطبي:

وفي الهـــاءِ للإضـــمارِ قـــومٌ أبَوْهُمَـــا ومـــن قَبْلِـــهِ ضَـــمٌّ أوِ الكَـــسْرُ مُـــثِّلا

أوُ امّاهُمُـــا واو ويـــاء وبعْـــضُهُم يُـــرَى هُمَـــا في كـــلِّ حَـــالٍ مُحَلِّـــلَا

انظر: متن الشاطبية ٣٢ و٣٣. وانظر في جواز الروم والإشمام في هاء الكناية: سراج القارئ ١٢٤ و١٢٥، وإبراز المعاني ١٧٢ و٢٧٣، والإقناع ١/ ٥٣١، وكنز المعاني لشعلة ٢١٩. وقال ابن الجزري: "وأما هاء الضمير فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقًا، وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيهما مطلقًا من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي. قال الداني: والوجهان جيدان. وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضم أو واو ساكنة، أو كسرة أو ياء ساكنة، وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك، وهو أعدل المذاهب عندي. راجع: النشر ٢/ ١٢٤، وانظر: الإتحاف ١٢٤، والمنح الفكرية ٨١.

(٣) إبراز المعاني ١٠٣، وانظر النشر ١/ ٣٠٤، والوافي ٦٨، وسراج القارئ ٤٩، ويسميها الكوفيون هاء الكناية، أما البصريون فاسمها عندهم هاء الضمير. انظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٢، والإتحاف ٣٤.

(٤) انظر الإتقان ١/ ١١٧، و التذكرة ١/ ٣٠٣ ، وشرح التصريح ٢/ ٣٤١، والكافي ٥٠، وسراج القارئ ١٢٣.

الروم، فلا روم ولا إشمام عند قراءة القرآن في الخلوة[١]، والله أعلم. وكذا لا روم عند حضور الأصم، ولا إشمام عند حضور الأعمى، فاعرف.

ثم اعلم أنه قد يطلق الإشمام على خلط حرف بحرف، كخلط الصاد بالزاي المعجمة[٢] في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ (سورة الفاتحة ١/ ٦) في قراءة حمزة[٣]. وعلى خلط حركة بأخرى، كخلط الكسرة بالضمة[٤] في ﴿قِيلَ﴾ (سورة البقرة ٢/ ١١)، و﴿وَغِيضَ﴾ (سورة هود ١١/ ٤٤)، و﴿وَجِأْيَءَ﴾ (سورة الزمر ٦٩/٣٩) على قراءة الكسائي، وسيأتي في سورة البقرة[٥]، وعلى إخفاء الحركة، فيكون بين التحريك والإسكان[٦]، كما في ﴿تَأْمَنَّا﴾ (سورة يوسف ١٢/ ١١) في يوسف، وفسر ابن القاصح[٧] إخفاء الحركة في ﴿تَأْمَنَّا﴾ بإظهار النون الأولى واختلاس حركتها وهي الضم[٨]، وسيأتي في يوسف.

***

(١) وقال ابن الجزري في ذلك: "وهذا التعليل- أي المذكور في فائدة الروم والإشمام يقتضي استحسان الوقف بالإشارة، إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته. أما إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته، فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، انظر النشر ٢/ ١٢٥، ونهاية القول المفيد ٢١٩.

(٢) القصد من ذلك تفخيم الزاي. قال ابن القاصح: والمراد بهذا الإشمام: خلط صوت الصادر بصوت الزاي فيمتزجان، فيتولد فيها حرف ليس بصاد ولا زاي. انظر: سراج القارئ ٣٣، وكذا إبراز المعاني ٧١، وسر الصناعة ١/ ٥٦، ونهاية القول المفيد ٢٢٠.

(٣) انظر السبعة ١٠٥، وكنز المعاني لشعلة ٧٠، والعنوان ٦٧، وغيث النفع ٢٢، والحجة ١/ ٣٦.

(٤) قال ابن الباذش: وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن ينتحي بكسر أوائلها انتحاءً يسيرًا نحو الضمة؛ دلالة على أن أصلها (فِعل) انظر: الإقناع ١/ ٥٣٤ وانظر أيضًا الكتاب ٤/ ٣٤٢، وسر الصناعة ١/ ٥٩، والحجة ١/ ٢٥٩ وما بعدها، وإبراز المعاني ٢٧١.

(٥) قال الكسائي: "ويجوز إشمام القاف في (قيل) الضم؛ ليدل على أنه لما لم يسم فاعله"، والضم في هذه الأفعال لغة كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم، وعامة بني أسد. راجع: القرطبي ١/ ١٧٥، والبحر ١/ ٦٠، والكشف ١/ ٢٣٠.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢٧١ و٢٧٢، وجهد المقل ٣٩.

(٧) ابن القاصح هو: علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن القاصح العذري المصري، قرأ العشرة وغيرها على أبي بكر بن الجندي وإسماعيل الكفتي، وصنف كتاب سراج القارئ المبتدئ في القراءات، توفي سنة ٨٠١ هـ، انظر: غاية النهاية ١/ ٥٥٥.

(٨) انظر سراج القارئ ٢٣١، وقال الصفاقسي: الإخفاء - أي في (تأمنا) سورة يوسف ١٢/ ١١ - أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث إنك لا تأتي إلا ببعضها، وتدغمها في الثانية إدغامًا غير تام؛ لأن التام يمتنع مع الروم؛ لأن الحرف لم يسكن سكونًا تامًّا. انظر غيث النفع ١٦٣، وكذا: إبراز المعاني ٥٣١، وكنز المعاني لشعلة ٤٣٦.

الفصل الثاني

قال السيوطي: "الاسم المنصوب المنون، يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين، ومثله ﴿إِذًا﴾[١] في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ (سورة الإسراء ١٧/ ٧٦)؛ فإن نونه وإن لم يكن تنوينًا، لكنه يبدل ألفًا في الوقف[٢]. وقال ابن الأنباري[٣] في كتاب الوقف[٤]: ومثل التنوين في حالة النصب النون الخفيفة اللاحقة بالفعل، والواقع منه في القرآن موضعان: ﴿وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (سورة يوسف ١٢/ ٣٢) في يوسف، و﴿لَنَسْفَعًا﴾ (سورة العلق ٩٦/ ١٥) في العلق، يوقف عليهما بالألف بدلًا من النون الخفيفة[٥]. انتهى.

يعني ذلك بالاتفاق بين القراء وأهل الأداء[٦] والله أعلم. ولذا لمَّا قرأ رويس ﴿نَذْهَبَنْ بِكَ﴾ (سورة الزخرف٤٣/ ٤١) في الزخرف بتخفيف النون، وقف على ﴿نَذْهَبَنَّ﴾ بقلب النون ألفًا، وسيجيء في أواخر آل عمران[٧].

وذكر الجاربردي[٨] في شرح الشافية[٩]: المراد بالمنصوب المنون: ما لم يكن فيه تاء التأنيث

---

(١) الإتقان ١/١١٧.

(٢) اختلف النحاة في "إذا"؛ فالجمهور على أنها حرف، وقيل هي اسم. والجمهور على كتابتها بالألف كما هو رسمها في المصاحف. واختلف في الوقف عليها، فذهب الجمهور وأبو علي إلى الوقف عليها بالألف. وذهب المازني والمبرد وابن عصفور إلى الوقف عليها بالنون. راجع: مغني اللبيب ١/١٩، وشرح الأشموني ٤/٢٠٦، وارتشاف الضرب ١/٣٩٢، وشرح التصريح ٢/٣٢٩.

(٣) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، صاحب غريب الحديث، والاعتداد، والمذكر والمؤنث، وأدب الكاتب، والمقصور والممدود، وأيضًا الوقف والابتداء في كتاب الله وغيرها. توفي سنة ٣٢٨ هـ ببغداد رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر: بغية الوعاة ١/١٢٢، وتاريخ بغداد ٣/١٨١، وإنباه الرواة ٣/٢٠١، وطبقات الحنابلة ٢/٩٦، وتذكرة الحفاظ ٣/٨٤٢.

(٤) كتاب "إيضاح الوقف والابتداء" لأبي بكر بن الأنباري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠ هـ = ١٩٧١م، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١٢٧، وكذا: الكشاف ٢/٢٥٥، وارتشاف الضرب ١/٣٩٣، والبحر ٨/٤٩٥، والبهجة المرضية ١٨٥، والهمع ٢/٢٠٦.

(٦) وانظر في ذلك أيضًا: الإتحاف ١٠٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٥٣، وشرح التصريح ٢/٢٠٨.

(٧) انظر تحبير التيسير ١٠٠، والبدور الزاهرة ٣٥٠، وشرح السمنودي على متن الدرة ٤٥.

(٨) الجاربردي هو: أحمد بن الحسن، المعروف بالجاربردى، نزيل تبريز، وأخذ عن الشيخ عمر بن نجم الدين، وعن نظام الدين الطوسي وغيرهما، وأخذ عنه جماعة. من مصنفاته: شرح منهاج البيضاوي وشرح شافية ابن الحاجب، توفي سنة ٧٤٢هـ. انظر في ترجمته: البدر الطالع ١/٤٧.

(٩) الشافية: كتاب في التصريف لأبي عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب، وهي مقدمة مشهورة في هذا الفن، وقد اعتنى =

الاسمية[١]، أقول: وذلك نحو: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ في الدخان (٦)، فإذا وقفت على ﴿رَحْمَةً﴾ يحذف التنوين، ويبدل من التاء هاء.[٢] وأما المرفوع والمجرور المنونان، فيُحذف فيهما التنوين عند جميع القراء. لكن بعض النحويين يبدل من التنوين في المرفوع واوًا مدية، وفي المجرور ياء مدية، كذا ذكره الجاربردي[٣].

أقول: وذا يجوز في الشعر، ولا يجوز في القرآن.

واعلم أنه قد يلحق آخر الكلمة في الوقف ألفٌ، بدون أن يكون بدلًا من التنوين نحو: ﴿أَنَا۠﴾ (سورة البقرة ٢/ ٢٥٨)[٤] للمتكلم وحده حيث وقع، وذا بإجماع القراء، وسيأتي في البقرة[٥]، وقد يأتي في كلمات أُخر ستأتي[٦] في فرش الحروف[٧].

***

=

بشأنها جماعة من الشراح منهم الجاربردي، وشرحه مطبوع سنة ١٤١٠هـ = ١٩٨٨م، المطبعة العامرة، وانظر أيضًا كشف الظنون ٢/ ١٠٢٠.

(١) انظر شرح الشافية للجاربردي ١/ ١٧١.

(٢) قال سيبويه: "إن الحرف الذي فيه هاء التأنيث، فعلامة التأنيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء"، وذكر ابن الجزري أن الاسم المفرد المؤنث ما لم يرسم بالتاء، تبدل تاؤه وصلا هاءً وقفًا، سواء أكان منونًا أو غير منون. راجع: الكتاب ٤/ ١٦٦، والنشر ٢/ ١٣٣، وانظر الهمع ٢/ ٢٠٥، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٤.

(٣) انظر شرح الشافية للجاربردي ١/ ١٧١. وفي الوقف على المنون ثلاث لغات: الأولى - وهي الفصحى - أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفًا إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل. والثانية: إن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقًا. ونسبت هذه اللغة إلى ربيعة. الثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبت هذه اللغة إلى الأزد. راجع: شرح الأشموني ٤/ ٢٠٤، وشرح التصريح ٢/ ٣٣٨، وانظر الكتاب ٤/ ١٦٦، وشرح المفصل ٩/ ٧٠، والهمع ٢/ ٢٠٧.

(٤) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ (البقرة ٢/ ٢٥٨).

(٥) انظر النشر ٢/ ١٤٣ و٢٣١، والإتحاف ١٠٢، والحجة ٢/ ٢٧٣، والتذكرة ٢/ ٣٣٨، وقال سيبويه: "ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف"، انظر الكتاب ٤/ ١٦٤.

(٦) في الأصل: "سيأتي"، والصواب ما أثبته.

(٧) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ (الأحزاب ٣٣/ ١٠)، و ﴿وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ (الأحزاب ٣٣/ ٦٦)، و﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ (الأحزاب ٣٣/ ٦٧)، قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بالألف في الثلاثة في الوصل، ووصلهن الباقون بغير ألف، ووقف البصريان وحمزة عليهن بغير ألف، ووقف الباقون بالألف، وهي مرسومة بالألف في الثلاثة باتفاق المصاحف، انظر ٦٠٤-٦٠٥، والتذكرة ٢/ ٦١٦، والنشر ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.